بالتحمل بأفعال العترة مع انهم كانوا اصاغرين بالنسبة منكم فهو عند الجمهور
مخصوص بتلك السنة خلافا لاحمد وقال ابن القطان اعلم ان حد ثنا ليس بنص
في ان قائلها سمع فلعي صحيح مسلم حديث الذي يقتل الدجال فيقول انت
الدجال الذي حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومعلوم ان ذلك الرجل
متأخر الميلاد انتهى وتعقبه العراقي بانه قال معمر انه الخضر فلا مانع من سماعه
وقد وقع عن بعض السلف الطلاق لفظ حدثنا واراد المعنى الجاري وراجعت
في هامش النسخة التي عليها خط المؤلف ما نصه قال المؤلف ابقاه الله تعالى
بالنحو بز نحو قول الحسن حدثنا ابن عباس على منبر البصرة فانه لم يسمع منه
وانما اراد اهل البصرة وقول ثابت البناني خطبنا عمران بن حصين انتهى
وكان بعضهم يستعمل حدثنا في الاجازة ولكنه كان قبل تقرر الاصطلاح وحكم
ما ثبت عنه التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا ما صرح فيه بالحديث
كان تقول حدثني او حدثنا او اخبرنا ان قلت قد سبق ان لفظ حدثنا يقبل
الحمل فكيف يكون رضا في السماع قلت ذلك احتمال بعيد ولا يظن بالمسلم ارادته
بعد تقرر الاصطلاح لما فيه من الغش نعم اذا ثبت ان الراوي يدلس بما حدثنا
فلا يقبل ما رواه به وانما يقبل ما لا يقبل ذلك التاويل وذكر العراقي انه
روى عن الحسن قال حدثنا ابو هريرة وبقال انه حدث اهل المدينة والحسن بها
قال ابن دقيق العيد وهذا ادا لم يقم دليل قاطع على ان الحسن لم يسمع من ابي
هريرة ثم يجوز ان يصار اليه انتهى والذي حكيه العلا انه لم يسمع منه شيئا قال ايوب
وهشام ابن اسد ويونس بن عبيد وابو زرعة وابو حاتم والترمذي والنسائي و
الخطيب وغيرهم وزاد يونس ما راه قط انتهى كلام العراقي فمن ما قاله ابن دقيق
العيد نص على ان هذا امر شنيع لا يحمل كلام الثقة عليه لا عند الاصطلاح
على ما صح ان التدليس ليس بكذب وانما هو تحسين للاسناد بالايهام بكلام
يحتمل فاذا اتى بما هو نص في الاتصال قبل وقبل مرد مطلقا ليس بثابت
في النسخة القديمة التي عليها خط المؤلف وفي هامشه ما نصه قال المؤلف ابقاه الله
تعالى مقابل الصحيح الرد مطلقا ولو صرح بالتحديث انتهى و منهم من بين الاطلاق

والرد

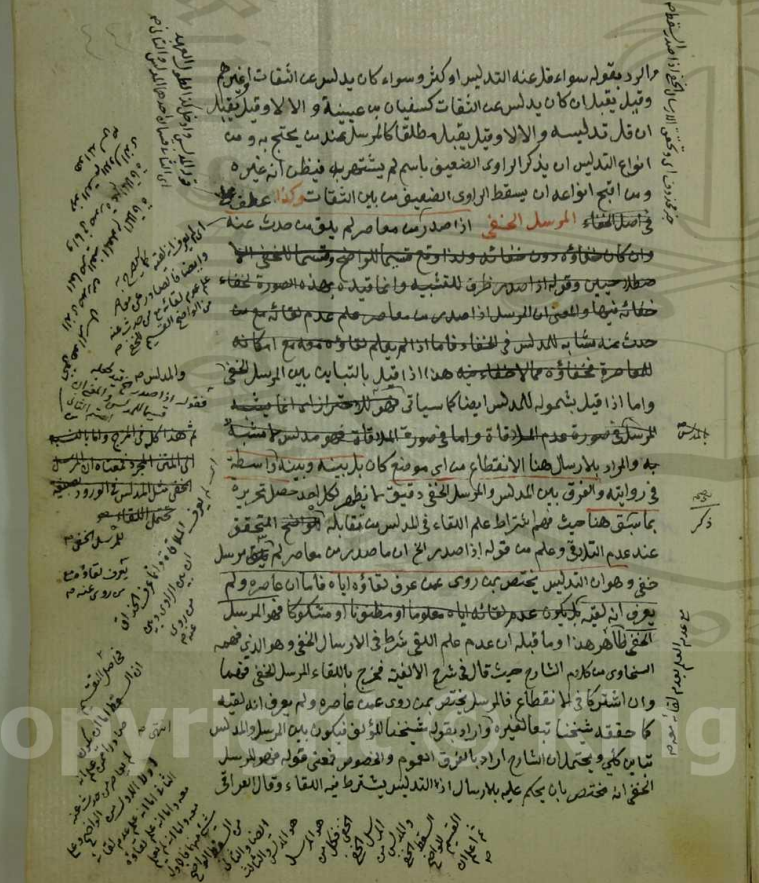

مراده بقوله سواء قل عنه التدليس او كثر وسواء كان يدلس عن الثقات او غيرهم
وقيل يقبل ان كان يدلس عن الثقات كسفيان بن عيينة و الا فلا وقيل يقبل
ان قل تدليسه والا فلا وقيل يقبل مطلقا كالمرسل المندرج من يحتج به و من
انواع التدليس ان يذكر الراوي الضعيف باسم لم يشتهر به فيظن انه غيره
و من اقبح انواعه ان يسقط الراوي الضعيف من بين الثقات وكذا عطف على
في اصل القناع المرسل الخفي اذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه
وان كان قد رآه ودون خفائه وبيانه وضوح قسيمه المرسل الجلي
مطلقا حيث وقع اذا صدر من عرف بالتدليس واما قيده بهذه الصورة لخفائه
فيها والحق ان المرسل اذا صدر من معاصر علم عدم لقائه سمع من
حدث عنه شيئا به التدليس في الخفاء فاما اذا لم يعلم لقاؤه فهو مع امكانه
المعاصرة مختاره كما لا يخفى هذا اذا قيل بالتباين بين المرسل الخفي
واما اذا قيل بشموله للمدلس ايضا كما سياتي فهو الاختيار اما في صورة
المرسل في صورة عدم الملاقاة واما في صورة الملاقاة فهو مدلس حسبما
به والمراد بالارسال هنا الانقطاع في اي موضع كان بدليه وبينه واسطة
في روايته والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق لم يظهر لكل احد حصل تحريره
بما سبق هنا حيث فهم اشتراط علم اللقاء في المدلس بمقابله هو واضح المتحقق
عند عدم التلازق وعلم من قوله اذا صدر الخ ان ما صدر من معاصر لم يلق مرسل
خفي و هو ان المدلس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه اياه فاما ان عاصره ولم
يعرف ان لقيه او لم يكن عدم لقائه اياه معلوما او مظنونا او مشكوكا فهو المرسل
الخفي فاظهر هذا وما قبله ان عدم علم اللقي شرط في الارسال الخفي و هو الذي فهمه
السخاوي من كلام الشارح حيث قال في شرح الالفية مخرج باللقاء المرسل الخفي فقط
وان اشتركا في انقطاع فالمرسل يختص بمن روى عمن عاصره ولم يعرف انه لقيه
كما حققته شيخنا تبعا لغيره وارادوا بقولهم شيخنا المؤلف فيكون بين المرسل والمدلس
تباين كلي و يحتمل ان الشارح اراد بالفرق العموم والخصوص نعني قوله فهو المرسل
الخفي انه مختص بان يحكم عليه بالارسال اذا التدليس بشرطيه اللقاء وقال العراقي